حرف اللّام

اللّبْس محذورٌ

ومن ثَمّ وُضِع له ما يزيله إذا خيف ، واسْتُغْنِي عن لحاق نَحْوه إذا أُمِن .

فمن الأول : الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللّبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ، ولذلك استغنى عنه الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات ، لأنها دلالة على معانيها بصيغها المختلفة ، فلم تَحْتَجْ إليه .

ولمّا كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة كالاسم دخل [٢٧٨] فيه الإعراب ليزيل / اللّبس عند اعتوارها .

ومنه :رفع الفاعل ونصب المفعول ، فإن ذلك لخوف اللّبْس منهما لو استويا في الرفع أو في النّصب .

ومن ذلك : قال في (البسيط) يُضاف إلى اسم الفاعل المتعدّى إلى المفعول دون الفاعل ،لأن إضافته إلى الفاعل والمفعولِ تُفضى إلى اللّبْس ،لعدم تعيّن المضاف إليه ،فالتزم إضافته إلى المفعول

ليحصل بذلك تعيّن المضاف إليـه ، بخلاف الصّفـة المشبّهة واسم الفاعل من اللّازم ، فإنه لا لَبْس في إضافته إلى فاعله لتعيّنه، فجازت إضافته لذلك .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : كان قياس اسم المفعول من الثّلاثِيّ نحو: ضرب وقتل على : مَفْعِل بأن يقال : مَضْرِب وَمَقْتُل ليكون جارياً على يَضْرِب ،وَيَقْتُل إلّا أنه عدل عنه إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل نحو : مُكْرَم ومُضـرَب من أكرم وأضْرَب. وخصّ الثلاثِيّ بالزيادة ؛ لِقِلّة حروفه .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : قياس التفضيل في أفعل أن يكون على الفاعل نحو: زيد فاضل وعمرو أفضل منه، لا على المفعول نحو : خالد مفضول ، وبكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التّفضيل على الفاعل بالتّفضيل على المفعول ، فلما كان يُفْضِي إلى اللّبْس كان التفضيل على الفاعل أولى ، لأنه كالجزء من الفعل ، والمفعول فضلة فكان التّفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلـك: قال في (البسيط) : الجمهـور على أنّ الصّرف عبارة عن التّنوين وحده ، وعلّة منع الصّرف إنما أزالت التّنوين خاصّة وليس الجَرّ من الصّرف ، وإنما حذف مع التّنوين كـراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلّم لأنه حكى : حذف يـاء المتكلّم ، وإبقاء

الكسرة في غير النِداء قال :

٢٢٧ = * شَرِقَتْ دُموعٌ بِهِنّ فَهْيَ سُجومُ[1] *

وكراهة أن يلتبس بالمبنّيات على الكَسر نحو حذام .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : فائدة العَدْل في الأعلام خفّة اللّفظ ، وَرَفْع لبس الصّفة ، لأن فاعلاً أصل وضعه الصّفة ، فإذا عدل [٢٧٩] إلى فُعَل زال ذلك اللّبْسُ/ .

وقال : تكسير الصّفة ضعيفٌ ؛ لأنها إذا كسّرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصّور عند حذْف الموصوف نحو : قامت الصِّعاب تحتمل الرجال والنّساء ، وإذا جمعت بالواو والنّون ، والألف والتاء انتفى اللّبس .

ومن ذلك : يجوز أن يقال في النّداء : يا أبتِ ، ويا أمّتِ بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء عنها .

قال ابن يعيش : ولا تدخل هذه التّاء عِوَضاً فيما لـه مؤنث من لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي : يا خالة ويا عمة لم يجز ، لأنه كان يلتبسُ بالمؤنث. فأما دخول التاء على الأُمّ فلا إشكال ، لأنها مؤنثة ، وأمّا دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو : راوية وعلّامة .

---

(١) في اللسان : « سجم » : سجم العينُ والدمعُ الماءَ يَسجُم سُجُوماً وسجاماً : إذا سال ، والشاهد قائله مجهول .

ومن ذلك : قولهم لِلّه درّه من فارس ، وحسبك به من ناصر . قال ابن يعيش : فإن قيل : كيف جاز دخول (مِنْ) هنا على النّكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها ، ولا يقال : هو أفرس مِنْكَ مِنْ عَبْدٍ[1] ولا عندي عشرون من درهم، بل يرد إلى الجمع عند ظهور (مِنْ) نحو : من العبيد ، ومن الدراهم .

فالجواب أن هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن ؛التخلّصه للتّمييز .

ومن ذلك : قال ابن يعيش : إنما أتى بالمضمرات كلّها لضرب من الإيجاز واحتراساً من الإلباس،أمّا الإيجاز فظاهر ، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم .

وأما الإلْباس ، فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت : زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثّاني أنه غير الأول . وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذاالتبست،وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصّفاتُ . والمضمراتُ لا لَبْس فيها فاستغنت عن الصّفات ، لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلّم والمخاطب

---

(١) في ط ،والنسخة المغربية : « أفرس » ، وفي نسخة المتحف البريطاني حذفت هذه الكلمة وليس في مكانها بياض، وفي النسخ الباقية حذفت ، ومكانها بياض .

وتقدّم ذكر الغائب تغني عن الصفات .

ومن ذلك : قال ابن فـلاح في (المغنى) : إنما ضُمّ حـرف المضارعة في الرّباعي دون غيره خيفة التباس[1] الرّباعي بزيادة الهمزة بالثّلاثّي نحو : ضرَبَ يَضْرب،وأكرم يُكْرِمُ ، لأن الهمزة في الرّباعيّ
[٢٨٠] تزول مع حرف المضارعة / فلو فتح حرْف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرّباعي ؟ ثم حمل بقيّة أبنية الرّباعي على ما فيه الهمزة .

وإنما خُصّ الضّم بالرّباعي ، لأن الثـلاثي أصل ، والـرّباعي بزيادة الهمزة فَرْعٌ ، فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة ، وما زاد على الثّلاثي محمول على الثّلاثّي .

وخرج عن هذاالأصل :أهَراق يُهَريق ، واسطاع يُسْطِيع ،فإنه ضم حرف المضارعة منهما مع أنهما أكثر من أربعة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قيـاس ، والمعنى على الفعل الرباعي ،فهما في حكم العدم .

والثاني : أنهما جُعلا عِوَضاً عن حركة عين الكلمة ، فإنها نقلت إلى فائها، وإذا كانا عِوَضاً عنها لم يعتدّ بهما حرفان مستقّلان؛ فلذلك لم يتغيّر حكم الرّباعيّ . ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا إلى الخماسي وتغيّرت صيغة الرّباعيّ من الضّم وقطع الهمزة .

(١) في ط : «القباس» مكان : « التباس » ، تحريف ظاهر .

وإنّما حكمنا بكونها بدلاً عن نقل حركة العين إلى الفاء ، وإن كان نقل حركة العين إلى الفاء لا يقتضي عِوَضاً ،لكون الرّباعي لم تتغيّر صيغته بهما ، فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عِوَضاً عن نقل الحركتين ، لا عن الحركتين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف يعوّض عنهما مع وجودهما ؟ انتهى .

ومن ذلك: قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : تقول في التعجب : ما أحسننا ـ وفي النفي ما أحسنُا ، وفي الاستفهام : ما أحسننا ؟ . لا تدغم في التعجّب ولا في الاستفهام ،لئلا يلتبس أحدهما بالأخر والنّفي بهما .

ومن ذلك : قال ابن النحاس في (التعليقة) : لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة نحو: إني ـ هذا ـ أفعل كذا ، لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضّمير ، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضّمير ؛ ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة ، فلا يقال : إنّا ـ قوماً ـ نفعل كذا ؛ لأن النكرة لا تزيل لَبْساً .

ومن ذلك : قال ابن فلاح في (المغنى) : إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريّين ، لئلا تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة / العارية عن قصد النّداء ، لا يقال : [٢٨١] ينتقض هذا بالعَلَم ، لأنه تلتبس العلميّة المقترنة بقصد النداء بالعلميّة العارية عن قصد النداء ، لأنا تقول : بناؤه على الضّمّ في أعمّ الصور

قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة .

قال : وإنّما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به ، لئلاّ يلتبس لامُهُ بلام الابتداء ، فإنها مفتوحةً مثلها ، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبنيّ في حالة الوقف .

ومن ذلك : لم يجمعوا حَيّة على : حَيّ ، لئلا يلتبس بالحيّ الذي هو ضدّ الميّت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ، ونعامة ، وحمامة ، وجرادة ، فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء ، وكذا في مذكّره .

قال الكسائي : سمعت كُلّ هذا النوع يُطرح من ذَكَرِه الهاء إلا في حيّة فإنهم يقولون : حيّة للمذكّر والمؤنث فيقولون : رأيت حيّة على حيَّة ،فلا يطرحون الهاء من ذَكَره[1] .

ومن ذلك : إذا التقى ، ساكنان ، وخيف من تحرّك أحدهما بالكسر الإلباسُ حُرّك بالفتح نحو : أنتَ في خطاب المذكر ، واضْرِبَنْ ، ولا تَضْرِبَنْ في خطابه ،لأنه لو حرّك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنّث .

ومن ذلك : إذا خيف من النّسب إلى صدر المضاف لَبْسٌ حذف

(١) وفي اللسان : « حيا » : على أنه قد روى عن العرب : رأيت حيّاً على حيّة أي ذكراً على أنثى . وجمع الحية : حَيَوات . وفي الحديث لا بأس بقتل الحيوَات ، واشتقاق الحيّة من الحياة ، ويقال : هي في الأصل : حَيْوة فأدغمت الياء في الواو ، وجعلتا ياء مشدّدةً .

الصّدر ونسب إلى العجُز ، فيقال في النسب إلى عبد مناف وعبد أشهل : منافِيّ، وأشهلِيّ ، لأنهم لو قالوا : عبديّ لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس فإنهم قالوا في النسبة إليه :عبدي، فرقوا بين ما يكون الأول مضافاً إلى اسم يقصد قصده ، ويتعرّف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالبٌ،أو طرأت عليه العلميّة ـ وبين ما ليس كذلك، فإن القَيْس ليس بشيءٍ معروف معيّن يضاف إليه عبد .

وقال الأخفش في (الأوسط): في النسب إلى المركّب المزجي : وإن خفت الالتباس قلت : رامي هرمزي[1]

ومن الثاني: عدم لحاق التّاء في صفات المؤنث الخاص بالإناث كـ «حائض» وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جداً، لأنها لاختصاصها بالمؤنث / أمن اللبس فيها بالمذكّر، فلم يَحْتَجْ إلى [٢٨٢] فارق .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما لم يجز حكاية المضمر والمشاربه وإن كانا من جملة المعارف، لأن كلًّا منها لا يدخله لَبْس .

* * *

(١) رام هرمز : اسم بلد